

الرئيس مرسي: السيسي المسئول عن قتل المتظاهرين



18 يناير 2015

قال الرئيس محمد مرسي، في مرافقته عن نفسه، اليوم أمام محكمة جنايات الانقلاب بالقاهرة، برئاسة المستشار شعبان الشامي، أثناء نظر هزلية "التخابر" إنه كان رئيسًا للجمهورية، ولم يكن رئيس عصاة.

وتابع أن: "الإخوان أبرياء من أحداث العنف التي شهدتها البلاد خلال الفترة الانتقالية"، مضيقًا أن "المجلس العسكري هو المسئول عن أحداث قتل المتظاهرين في ميدان التحرير خلال أحداث ثورة يناير 2011، وحتى تولي مسؤولية الرئاسة في يونيو 2012".

وكشف الرئيس أن لجنة تقصي الحقائق التي شكلها عند توليه الرئاسة، "تضمنت شهادات مديري بعض الفنادق بميدان التحرير (وسط القاهرة) تدين ضباطًا من جهة أمنية سيادية كانوا يعملون تحت أمر رئيس المخابرات الحربية وقتها (عبد الفتاح السيسي)، وأن هؤلاء مسؤولون عن قنص المتظاهرين خلال 25 كانون يناير، وحتى توليه مسؤولية الرئاسة.

؛استطرد قائلاً: "أرسلت هذه الشهادات مع باقي التقرير للنائب العام".

وردًا على سؤال من القاضي عن سبب عدم القبض على المتهمين، قال الرئيس: "كنت حريصًا على المؤسسات التي ينتمي إليها هؤلاء المدنيين، وكنت أريد أن تتم محاكمتهم بشكل قانوني دستوري عن طريق القضاء".

يقال الرئيس: أن المجلس العسكري، هو الذي كان حريصًا على التواصل مع الإخوان، طول الفترة الانتقالية وليس العكس.

وأضاف: "يقولون إنني قمت بأخونة للدولة، وهذا لم يحدث، فهل وزير الدفاع إخوان، وهل وزير الداخلية إخوان، وهل الوزراء الذين واصلوا في حكومة ما بعد الانقلاب إخوان، وهل كل من أيدوا انقلاب 3 يوليو 2013 من المسؤولين كانوا إخوان".

وحول إجراءات 3 يوليو 2013، قال الرئيس: "فوجئت بقرارات عزلي، وتجميد العمل بالدستور، الصادرة عن اجتماع السيسي مع أحزاب وشخصيات عامة، رغم أنه كان مقرّرًا التوصل خلال هذا الاجتماع إلى مطالب يتم عرضها علنيًا للنظر فيها".

وحول مكان احتجازه، قال: "ظللت بنادي الجرس الجمهوري يومين حتى 5 يوليو قبل أن يتم نقلي إلى مكان تابع للجيش في شرق الإسكندرية لن أذكر تفاصيله حفاظًا على المكان".

وتابع: "كنت تحت حراسة 6 من ضباط الحرس الجمهوري، خلال المدة من 5 يوليو وحتى 4 نوفمبر 2013 ولم يزرني إلا كاثرتين أشتون (مفوضة العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبي سابقًا)، وألغا عمر كوناري (رئيس لجنة حكماء الاتحاد الأفريقي)، بالإضافة إلى محمد فابق وناصر أمين (حقوقيان)، ورفضت مقابلتهما لأنني لا أتحدث في حقوق شخصية".

وأكد الرئيس أنه رفض التجاوب مع المحققين الذين زاروه.

واختتم كلمته التي استمرت قرابة ساعتين، بدعوة الجميع لـ"الالتفاف حول أهداف ثورة 25 يناير 2011، والتوحد في ذكرها (توافق الأحد المقبل)، لإسقاط الانقلاب".